

جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التطور الدلالي في ألفاظ الإشارة
في اللغة العربية واللغات السامية

دكتور

أنس أحمد قرقرز

أستاذ اللغة المساعد في قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الجوف

العدد التاسع عشر

للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠١٥م

ISSN 2356-9050

التقييم الدولي

التطور الدلالي في ألفاظ الإشارة في اللغة العربية واللغات السامية د. أنس أحمد قرقرز^(١)

المَلْخَص:

يهدف الباحث في هذه الورقة، إلى قراءة ألفاظ الإشارة في اللغة العربية، وتتبع تطورها في مظانها الأصيلة، بدءاً من القديم إلى الحديث، وذكر الشواهد التي تؤكد ما يذهب إليه الباحث، وجعل هذه الدراسة خاضعة للملاحظة والتحليل الموضوعي، معتمداً في ذلك على الاستعمالات اللغوية للألفاظ، كما يسعى الباحث متكناً على المنهجين: التاريخي والمقارن، إلى مقارنة وضع الألفاظ في اللغات السامية وعددها، فضلاً عن التعرض لمراتب الإشارة في اللغات السامية، مع ذكر أمثلة من الاستعمالات اللغوية في اللغة العربية. ورأى الباحث أنه من المفيد للبحث التعرض لظاهرة المثني في اللغات السامية.

الكلمات المفتاحية: ألفاظ الإشارة، أسماء الإشارة، المثني، مراتب الإشارة، التطور اللغوي.

(١) أستاذ مساعد في اللغة والنحو/ جامعة الجوف، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، قسم اللغة العربية.

Abstract

Semantic evolution in Demonstrative words in Arabic Language and Semitic Languages

By

Dr. Anas Ahmed Qarqaz^{2*}

The researcher, in this paper, aims to study the Demonstrative Words in the Arabic Language, and follow its evolution in authentic positions, ranging from the ancient to the modern, by mentioning the evidences that confirm what the researcher goes to, and make this study subjected to observation and objective analysis, relying on linguistic uses of words. Also the researcher seeks, leaning on historical and comparative methods, to approach putting words in Semitic Languages and their numbers, as well as displaying the ranks of the Demonstratives in the Semitic languages, with examples of linguistic uses in the Arabic Language.

The researcher saw it is useful to this paper to display the phenomenon of the Dual in Semitic Languages.

Key words: Demonstrative Words, the Dual, the Single, Demonstrative ranks , Language Development.

*Assistant Professor at the Department of Arabic Language at ALJouf University--KSA



مُتَكَلِّمًا:

مما لا شكّ فيه أن اللغة العربية الحديثة، تطورت عبر مئات السنين، وأنّ القبائل العربية لم تكن على لسان واحد، قبل الإسلام (العربية الجنوبية، والعربية الشمالية)، وبعده، بل كانت أسنًا متباينة وما كاد النصف الأول للألفية الأولى للميلاد ينقضي، حتى ظهرت لغة لقريش، ولغة لهذيل، ولغة لربيعة، ولغة لقضاعة... وتسمى هذه لغات، وإن كانت ما تزال في ذلك الطور، الذي لم تخرج فيه عن فلك اللهجات، إذ كان كل قوم منهم يفهم غيره بسهولة ويسر، ولعلّ هذا التعدد هو الذي دفع عددًا من علماء اللغة إلى تسجيل هذه الألسن، فتفرقوا في قبائل: تميم وقيس، وهذيل، وغيرها، يسجلون وفق ما بمكنتهم من أدوات، وما تسعفهم به الأوقات، ثم إنهم ما لبثوا أن قسموا هذه الألسن، ما بين محمود ومذموم، وقد نصّ مدوّنو اللغة على هذا في كتبهم، ونتيجة لهذا التصنيف، فقد أعرض بعض منهم عن تدوين عدد كبير من الظواهر اللغوية، لقبائل عربية عديدة، ولا سيّما تلك التي كانت متاخمة للفرس والروم، وقد أكدّ مدوّنو اللغة أن العرب أعرابٌ في كلامهم، وأنّ لكل قبيلة لسانها الخاص، فلسان قريش يخالف لسان تميم في مظاهر لغوية، ولسان قيس يخالف لسان طيء، وهكذا ...

كما كان لمدوّني اللغة، وجامعي شتاتها من أسنة القبائل شأن في توحيد العرب على لسان واحد، وفي تخفيف دور الازدواجية اللغوية التي كانت ظاهرة عند العرب منذ الجاهلية، مستعينين في هذا بالقرآن الكريم، الذي هدّب الألسنة، وجعلها لساناً واحداً، عُرف بالعربية الفصيحة، بعد أن كانت معروفة بلسان مضر، وغدت الفصيحة لغةً مشتركة بين القبائل، ولغةً رسمية للدولة الجديدة، فاحتضنتها، وحثّت على تعلّمها وتعليمها، وقد انعكس جمع اللغة من قبائل شتى على عدد كبير من الظواهر اللغوية، ومن بينها ألفاظ الإشارة، التي تطوّرت تطوراً صوتياً أولاً، ثم تطوّراً دلاليّاً اجتماعياً، وهذا ما دفع الباحث إلى التأمّل في هذه الظاهرة، وكانت مشكلة البحث الرئيسة، التباين الألسنيّ وتعددده، وكيفية حدوث هذا التطور على هذه الألفاظ، وبيّن الباحث أسبابه، كما وقف عند ظاهرة التنشئة

في العربية، لما لها من ترابط وثيق بالبحث، وقرارنها باللغات السامية؛ رغبة في توضيح فكرة المثني في ألفاظ الإشارة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن والتحليلي، في هذا البحث، الذي اشتمل على ثلاثة محاور، وعدة مباحث، ووزعت على النحو الآتي: المقدمة، وعرض فيها الباحث مشكلة البحث، والمنهج المعتمد فيه، أما مادته فقسمت على ثلاثة محاور:

المحور الأول: اشتمل على مبحثي: مفهوم الإشارة ومراتبها في العربية، والمحور الثاني اشتمل على ألفاظ الإشارة: (المفرد: المذكر، والمؤنث، والمثنى: المذكر والمؤنث، والجمع: المذكر والمؤنث)، بالإضافة إلى الألفاظ الدالة على المكان، والمحور الثالث: اشتمل على الإشارة في اللغات السامية، وخاتمة البحث التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول:

المبحث الأول: مفهوم الإشارة في العربية:

صنّف علماء اللغة ألفاظ الإشارة ضمن الأسماء، حيث جاء في تعريف اسم الإشارة أنه: ما وُضع لمُشارٍ إليه، أي: لمعنى يشار إليه إشارة حسّية بالجوارح والأعضاء^(٣)، وهذا هو الأصل، ويجوز استعمال اسم الإشارة في غير المشاهد، وفي غير ما يدركه الحسّ؛ لتنزيله منزلة المحسوس المُشاهد^(٤)، واتفق علماء اللغة على عدّ أسماء الإشارة من "المبهمات"؛ لأن وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، وعدم اختصاصها بمسمّى دون مسمّى، هو معنى الإبهام فيها، لا أنّ المراد به التنكير^(٥)، وتكون مبهمة أيضاً؛ لأنك تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدّر إلى

٣ (التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد ، ت: بعد ١١٥٨هـ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ط ١ ١٩٦٦م، ج ١ص ١٨٩

٤ (انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ١ص ٩٥

٥ (ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي ، ت: ٦٤٣هـ، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إمبيل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج ٢ص ٣٥٠

أيها تشير. ولذلك، لزمها البيان بالصفة عند الإلباس^(٦)، وقد فرّق متأخرو الأصوليين بين الأسماء والمبهمات، وفقاً لمبدأ الاستعمال ومقتضيات الوضع، فالأسماء لها صور ذهنية مستقلة، استعملت في جملة أم لم تستعمل، أمّا المبهمات فليس لها صورة ذهنية مستقلة؛ بل يتحدّد معناها عند استعمالها في الجملة^(٧)؛ وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء، إشارة إلى الشيء دون سائر أمته^(٨)، واختلف العلماء في درجة تعريفها، فذهب أبو بكر بن السراج والفرّاء والكوفيون، إلى أنّ أعرف المعارف: الاسم المبهّم، ومنه اسم الإشارة^(٩)؛ لأنّ تعريفه بالعين والقلب^(١٠)، فهو بشيئين، وغيره لا يتعرّف إلا بشيء واحد، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقاً، بخلاف المضمّر والعلم^(١١). ومما يجدر التنبيه إليه، أن النحويين قد اتفقوا على أن ألفاظ الإشارة أسماء مبهمة، كما اتفقوا على أنها مبنية^(١٢)، أمّا علّة بنائها فقد نصّ سيبويه على أنها، ترجع إلى شبه الحرف^(١٣)، واختلفوا في درجة تعريفها، فقد عدّها ابن السراج أعرف المعارف، مخالفاً بذلك سيبويه^(١٤).

٦ (ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ص ٣٥٢

٧ (جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٧٠

٨ (سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج ٢ص ٥

٩ (البجائي الأبيّ، أحمد بن محمد، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص ٤٧٦

١٠ (هذا ضعيف؛ لأن ذلك راجع إلى تعرّفه عند المتكلم، فأما السامع فلا يعلم ما في قلب الناطق بـ"هذا" وإنما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه.

١١ (البجائي الأبيّ، الحدود في علم النحو، ص ٤٧٦

١٢ (مبنية لتشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا ... ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لتشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.

١٣ (ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، ت: ٧٦٩هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج ١ص ٢٨

١٤ (انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ص ٣٥٠؛ الأنباري، ابو البركات، عبدالرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، المسألة (١٠١) مراتب المعارف، ج ٢ص ٥٨١

المبحث الثاني: مراتب الإشارة:

ظهرت في الأنساق اللغوية العربية ألفاظ عديدة استخدمت للإشارة، وتنوعت مرتبة كل لفظ منها، بناءً على الاستخدام الدلالي في درجة بُعد المخاطب وقربه، وميّزت العربية ذلك، بطرق بنائية دقيقة، كان عمادها على المكون الإشاري الأصلي "ذ"، و"ت".

وفي الحديث عن مراتب الإشارة يعرضُ سيبويه إلماحةً معجبةً محورها الدلالة، ومودّاهَا أن الإشارة في العربية لها مرتبتان فقط هما: القُرب والتّراخي، وقد بدا ذلك جلياً في قوله: "وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت: ذاك، فأنت تنبّهه لشيء مُتراخٍ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك"^(١٥)، والظاهر أن هذا التوجيه الذي استنبطه سيبويه ليس قائماً على وجه إرسال القول على عواهنه، بل هو قائم على ملاحظة حسيّة تستجمع الكلم الذي يدور في فكّ الدلالة، ولكنها (الملاحظة) لا تُضبط بقياسٍ ينعقد عليه الإجماع عند النحاة، ورغم أن سيبويه لم ينفرد بهذا الفهم، فهذا المبرّد يقدم تعليلاً دلاليّاً دقيقاً، في كيفية صياغة البناء الجديد: "فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه، ودلّ الكلام بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة، إذا أردت التراخي زدت كافاً للمخاطبة؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تومئ إليه"^(١٦)، وقد بات من المحقّق لدى جمهور النحاة أن مراتب الإشارة ثلاث: القريب، والمتوسط، والبعيد^(١٧)؛ تبعاً للفهم الدلالي بين القائل والمتلقّي، قال الزمخشري: "وقولهم: "ذلك" هو "ذاك"، زيدت فيه اللام، وفرّق بين "ذا"، و"ذاك" و"ذلك"، فقيل: الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد"^(١٨).

١٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ٧٨

١٦) المبرّد، المقتضب، ج ٣ ص ٢٧٥

١٧) انظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ص ٢٣٩

١٨) ابن عيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٦٥؛ انظر في هذا وما بعده الأزهرى، خالد بن عبد الله المعروف بالوقاد، ت: ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ١ ص ١٤٦، إذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية؛ "تصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتنشئة، والجمع والتذكير والتأنيث، كما يتبين بها لو كانت اسمًا؛ ففتُفتح للمخاطب؛ وكُسر للمخاطبة؛ وتصل بها علامة التنشئة والجمع. ج ١ ص ١٤٥

ومما سبق ذكره يتضح أنّ النحاة على رأيين في مرتبة اسم الإشارة،
الرأي الأول: تبنّاه سيبويه ومن وافقه ويرى ، أن المراتب اثنان، والرأي الثاني:
وتبنّاه جمهور النحاة، ويرى أنّ المراتب ثلاث.

وقد تنوّعت الطرق التي سلكتها العربية في صياغة مراتب الإشارة، بناءً
على طبيعة اللغة في اعتمادها شكلاً بنائياً خاصاً في صياغة الألفاظ والكلمات،
وكان ذلك في شكلين مختلفين، الأول عن طريق إضافة الصائت إلى الصامت،
والثاني عن طريق إضافة صامت آخر إلى الصامت الأول، فالمكوّن الأصلي في
المفرد المذكر "ذ" أضافت عليه الصائت (ا)، ثم أضافت عليه الصامت "ك" للمرتبة
الوسطى "ذاك"، وأضافت (ل) البعد قبل "ك" للمرتبة البعيدة "ذلك"، أمّا المفرد
المؤنث فكان حاله كحال المفرد المذكر، فالمكون الإشاري "تي" أضيف عليه "ك"
للمرتبة الوسطى "تيك"، و"ل" للمرتبة البعيدة "تلك"^(١٩).

و في ألفاظ المثنى أيضاً، أبقت العربية حرف "ك" للدلالة على المنزلة
الوسطى في البعد، فجعلت "ذان": للقريب، و"ذائك": للمتوسط، ولكنها غيرت
الحرف الذي يضاف على "ذان" فبدلاً من "ل" عمدت إلى تشديد النون "ذائك" لتشير
به إلى من كان بعيد المنزلة، ولم تتغير الطريقة مع المثنى المؤنث، فـ"ذان":
للقريب، و"ذائك" بالتخفيف، للمتوسط، و"ذائك" بالتشديد، للبعيد.

وأما في جمع المذكر، فقد حافظت العربية على مكون "الكاف" في الدلالة
على المنزلة الوسطى، عندما أضافته على المكوّن الأصلي "أولا" فنتج "أولاك"،
ولم تعتمد إلى إضافة مكون جديد للدلالة على المنزلة البعيدة، بل اكتفت بمد
الصوت مع الهمزة المكسورة فنتج "أولئك".

أي أنّ "أولا": للقريب؛ يمد ويقصر، و"أولاك" بالقصر: للمتوسط، و"أولئك"
بالمد: للبعيد،

١٩) تلك، تلك، وتبيك، وتالك كلها مروية عن العرب، انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت:
٦٧٢هـ، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر
للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج١ ص٢٣٩

ولجمع المؤنث: "أولا": للقريب، و"أولاك": للمتوسط، و"أولئك" للبعيد، وما يلاحظ على العربية أنها اكتفت ببعض ألفاظ الإشارة في المراتب، واستثنت بعضاً آخر؛ نتيجة للتطور اللغوي.

ويمكن توضيح ما سبق في الجدول الآتي:

الحالة	قريب	متوسط + (ك)	بعيد +
مفرد مذكر	ذا	ذا + ك	ذ + ل + ك
مثنى مذكر	ذان	ذان + ك	ذان + ن + ك
جمع مذكر	أولا: لقريب؛ يمد ويقصر	أولا + ك بالقصر	أولئ + ك بالمد
مفرد مؤنث	تي	تي + ك	ت + ل + ك
مثنى مؤنث	تان	تان + ك	تان + ن + ك
جمع مؤنث	أولا	أولا + ك	أولئ + ك

المحور الثاني:

ألفاظ الإشارة:

وضعت العربية ألفاظاً للإشارة بناءً على العدد، والجنس، حسب طبيعة المخاطب؛ لأن المخاطب بالإشارة قد يكون واحداً: مذكراً أو مؤنثاً، أو اثنين: مذكرين أو مؤنثين، أو جماعة: ذكوراً وإناثاً.

المبحث الأول: ألفاظ المفرد، وتنقسم إلى قسمين:

الأول: المذكر

فللمفرد المذكر "ذا" في القرب "ذا" بألف ساكنة، ولما تعددت طرائق استعماله، ظهر "ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف، و"ذائه" بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، و"ذاؤه" بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة^(٢٠).

ويُعدّ "ذا" الأكثر استخداماً والأشهر من بينها، ويختص بالقريب، وتضاف الكاف^(٢١) عليه "ذاك"، وتضاف اللام والكاف "ذلك"، كما مرّ سابقاً،

٢٠ (الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٢)

٢١ (اسم الإشارة من الأسماء الملازمة للتعريف التي لا تتكرر، ولا تقبل الإضافة، لذلك عدّ النحاة "الكاف" التي تضاف على اسم الإشارة "كافاً" حرفية لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب، وليست ضمير خطاب، انظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٥)

وقد ساوى بعض اللغويين في الدلالة بينهما (ذاك، وذلك)^(٢٢) وتدخل على "ذا" "ها" التنبيه (٢٣) على المجرد كثيراً، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً. ولا تدخل على المقرون باللام^(٢٤). ويُشار بـ"ذا" للمذكر مطلقاً، وقد ظهر أقدم استخدام له في نقش حرّان المكتوب سنة ٥٦٨م " { أنا شرحيل (شرحيل) بر (بن) ظلموا (ظالم) بنيت ذا المرطول (المعبد) سنة ٤٦٣ بعد مفسد (خراب) خيبر بعم (بعام) }^(٢٥). ويلاحظ إلحاق الواو بكلمة "ظالم"، وحذف حرف العلة من كلمة "عام"، وفقاً لقواعد الخط النبطي.

وقد ظهرت صورة غريبة لـ"ذا" في نقش أم الجمال، على شاهد قبر يرجع تاريخه إلى منتصف القرن الثالث للميلاد { دن هـ ، ن ف ش و ، ف هـ ر و } = هذا قبر فهر^(٢٦)، ولفظه deñā قياساً على 𐤃 𐤁𐤍 الآرامية التوراتية، و"د" فيه هو العنصر الإشاري، "ذ" في العربية، و"ن" كذلك عنصر إشاري في العربية، وفي كثير من اللغات السامية^(٢٧).

ويرى الباحث أن النقش ليس عربياً، بل هو آرامي؛ وذلك أن المراجع اللغوية، ولا سيما السامية منها، لم تذكر أن "دَن هـ" بمعنى "ذا"، كما أن الدال ليس مكوناً إشارياً في العربية الفصيحة، أو أن الترجمة غير دقيقة، وربما يكون أقرب تفسير إذا قابلناه بـ، "هنا" الإشارية المكانية، التي احتفظت بها العربية، من

٢٢) من لم يرَ التوسط، نظراً إلى أنها باللام لغة الحجازيين، وبغير اللام لغة التميميين، فهما من لغتين لا تفاوت بينهما في البعد، انظر: ابن مالك، محمد، بن عبد الله ت: ٦٧٢هـ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، دت، ج١ ص٣١٦

٢٣) يرى النحاة أن "هـ" حرف زائد للتنبيه، و"ذا" اسم الإشارة، انظر: المرادي، الجنى الداني، ص٢٣٨؛ الأزهرى، شرح التصريح، ج١ ص١٤٥

٢٤) انظر: المرادي، حسن بن قاسم، ت: ٧٤٩هـ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة - و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ص٢٣٨

٢٥) ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص ١٦٢
٢٦) بعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والسامية، دراسات في أصول الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص ١٤٤

٢٧) انظر: بعلبكي، الكتابة العربية والسامية، دراسات في أصول الكتابة وأصولها عند الساميين، ص ١٤٤-١٤٥

بين شقيقاتها الساميات التي خلت من الاسم الإشاري المكاني^(٢٨)، ويكون التفسير الأصوب "هنا قبر فهر"، وإن كان الأقرب إلى الدلالة "هذا قبر فهر".
أما استخدامه في الشعر العربي فقد ورد على لسان عدد من الشعراء، منهم الحارث ابن حلزة في قوله^(٢٩):

لَعَمْرُ أَبِيكَ الْخَيْرَ لَوْ دَا أَطَاعَنِي .: لَعُدِّي مِنْهُ بِالرَّحِيلِ الرَّكَائِبُ
كما ورد عند امرئ القيس في قوله^(٣٠):

سَمَّاحَةً دَا وَوَفَاءً دَا .: وَنَائِلَ دَا إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكَرَ

وفي "ذا" لغات سمعت عن العرب منها "ذاء" بهمزة مكسورة، و "ذائه" بهمزة بعدها "هـ" مكسورتين دائماً، ومما سُمِعَ أيضاً "ذاؤه" بهمزة، و"هاء" مضمومتين دائماً^(٣١).

واختلف النحاة في "ذا" من حيث الوضع، ولكل فريق حجته، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم إنما هو "الذال" وحدها، والألف مزيدة ليست من أصل الكلمة، جيء بها لتكثير الكلمة، (ذ + ا + ان) والدليل على ذلك قولهم في التثنية: "ذَان"، و"ذَيْن"، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير^(٣٢)، ويبدو هذا الرأي مقبولاً لدى الباحث، إذ يفسر لنا ظاهرة التطور اللغوي في ألفاظ الإشارة، التي بدأت بـ "ذ" ثم "ذا" ثم انتهت إلى "هذا".

٢٨ (لم تذكر الكتب التي عدت إليها شيئاً عن ألفاظ الإشارة المكانية، واكتفت المراجع بالإشارة الإسمية. انظر على سبيل المثال: برجستراسر، التطور النحوي، ص ٨٤؛ بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ٨٩؛ عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، ص ٣٠٩؛ السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٧٥)
٢٩ (ديوان الحارث بن حلزة اليشكري (ت قبل ٤٣هـ)، صنعه مروان العطيبة، دار الإمام النووي، ودار الهجرة، دمشق، ط ١، ١٤١٥-١٩٩٤، ص: ١٠٤)
٣٠ (ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ١٠٠)

٣١ (انظر: الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٢)

٣٢ (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٣)

ويردّ المخالفون لرأي الكوفيين على هذا الرأي " بأن ذهب ألفه في التثنية، لم يكن لما ذكره من الاستغناء عنه بحرف التثنية، إنّما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية، فحذف لالتقاء الساكنين^(٣٣) (ذ + ا + أن) = (ذ + أن) .

وربما يكون ما ذهب إليه السيرافي والخشفي وآخرون إلى أنه ثنائي الوضع، بناء على التطور الذي حصل على المكوّن الإشاري "ذ"، حيث تحولّ الفتح إلى إشباعٍ فصار "ذا"، وألفه أصل، غير منقلبة عن شيء^(٣٤)، واستحسن أبو حيان هذا الرأي فقال: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن "ذا" ثنائي الوضع نحو "ما" وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً، قليل الدعوى^(٣٥).

وأما البصريون فقد رفضوا الآراء السابقة وجنحوا إلى أنه ثلاثي الوضع، ووزنه "فعل" ساكن العين محذوف اللام، وألفه منقلبه عن أصل^(٣٦)، "ياء"، فهو من مضاعفِ الياء من باب "حييت"، و"عييت". أي أن أصله: "ذَي" على لفظ "حَي"، و"عَي"، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي "ذَي" ساكن الياء، فقلبت ياءؤه ألفاً، لنلا يشبه الأدوات، نحو: "كَي"، و"أَي"^(٣٧).

وقيل: بل هي منقلبة عن واو، والمحذوف ياء، فهو من باب: طويت، واختلفوا في المحذوف؛ فقيل: اللام، وهو الأظهر، لأنها طرف، وقيل: العين^(٣٨). واستدل البصريون، على أنه ثلاثي الوضع، لأن "ذا" اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وصفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلما غلب عليه شبهُ الأسماء المتمكّنة، حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكّنة^(٣٩).

٣٣ (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٣)

٣٤ (المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٣٨)

٣٥ (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: ٩١١هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، ج ١ ص ٢٩٤-٢٩٥)

٣٦ (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٢)

٣٧ (انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٢)

٣٨ (المرادي، الجنى الداني، ٢٣٩)

٣٩ (انظر: ابن يعيش، ص ٣٥٢؛ المرادي، الجنى الداني، ٢٣٩)

والظاهر أن البصريين مختلفون، وغير متفقين، فالألف، عندهم أصلية مرة، ومنقلبة مرة ثانية، وانقلابها عندهم غير معيّن (عن واو أو ياء)، واختلفوا أيضاً في تعيين المحذوف (العين أم اللام)، كل هذا دليل على اضطراب مذهبهم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن الإشارة لها شبهة بالأسماء الظاهرة، وشبهة بالأسماء المضمرة، فلما كانت مبنية، ولم يفارقها تعريف الإشارة، كانت كالمضمرة، ولما صُغرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة، فلم الإلزام والجزم بأن "ذا" من الأسماء الظاهرة؟ ومن ناحية ثالثة، فإن الإشارة لم تتفرد في اللغة، بالوضع على الثنائي أو المفرد، فقد وُضع عدد غير قليل من الأسماء على حرفين، فهي تشبه "كم" و"من" وهما اسمان ثنائيا الوضع، كما يذكر النحاة أن أسماء الإشارة مبنية لشبهها بالحرف، قال ابن مالك^(٤٠):

والاسمُ منه معربٌ ومبني .: لِشَبهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كَالشَّبهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمِي : جَنَّتْنَا .: والمعنوي في: متى وفي هُنَا
وَكَنْيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا .: تَأَثَّرَ وَكَافَتْقَارَ أُصْلَا

والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء^(٤١)، فهذا نصّ واضح على أن اسم الإشارة قد شابه الحرف، وبالتالي فهو موضوع على غير الثلاثة أحرف.

الثاني: المؤنث

للمفرد المؤنث "في القرب" عشرة^(٤٢)، خمسة مبدوءة بالذال، وخمسة مبدوءة بالتاء؛ وهي^(٤٢):

ذِي وَتِي " بكسر أولهما وسكون ثانيهما.

٤٠ (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٢٨

٤١ (انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٣١؛ الأشموني، علي بن محمد ، ت ٩٠٠هـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٤١٩هـ، ج ١ ص ٤٢

٤٢ (انظر: الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ٤٢؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١ ص ٢٩٤

"ذِه وَتِه" بإشباع الكسرة، "كأنهما" ذِهِي وَتِهِي".
ذِه وَتِه باختلاس" وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها، لا ترك الإشباع.
و"ذِه وَتِه" بالإسكان للهاء.
و"ذَاتُ وَتَا" بضم التاء من ذات

و كان أقدم استخدام لـ"تي" في نقش النمارة المدون سنة ٣٢٨م

"تي نفس مر القيس بر عمرو ملك العرب كله ذو أسر التج ،

وملك الأسدين ونزرو وملوكهم وهرب مذحجو عكدي وجا...."^(٤٣)

ويلاحظ أن الكاتب بدأه في السطر الأول بكلمة "تي" الإشارية التي

للمؤنث؛ لأنها داخلة على نفس؛ ولعلها هنا بمعنى جسد، وقد استخدم "ذو" بمعنى

"الذي"، وهي لغة معروفة بين بعض القبائل مثل طيء^(٤٤)، أما ترجمه النص عند

"ولفنون" فهي كالآتي:

هذا قبر امرئ القيس بن عمرو ملك العرب كلهم الذي حاز التاج،

وملك الأسدين ونزاراً وملوكهم وهزم مذحج بقوته...^(٤٥)، وهذه الترجمة

غير دقيقة، فقد ترجم "تي نفس" بـ "هذا قبر"، أي أنه استعملها في المذكر،

والصواب ما ذكره شوقي ضيف^(٤٦):

"هذه نفس "قبر" امرئ القيس بن عمرو ملك العرب كلها الذي عقد التاج

وملك قبيلتي أسد ونزاراً وملوكهم وشتت مذحجا بالقوة وجاء بان دفاع

"بانتصار"...

أما "ذِه" فهي لغة بني تميم عند توقفهم على "هذه"، فإذا وصلوا قالوا:

هذي فلانة؛ لأن الياء خفيّة، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت

الياء خفاء كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها

٤٣) ولفنون، تاريخ اللغات السامية، ص ١٩٠؛ ضيف، شوقي، ت٤٢٦هـ، تاريخ الأدب

العربي العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر، ص ٣٥

٤٤) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، ص ٣٥

٤٥) ولفنون، ولفنون، تاريخ اللغات السامية، ص ١٩٠

٤٦) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، ص ٣٦

مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين^(٤٧)، ويذكر سيبويه أن: أهل الحجاز وغيرهم من قيس يلزمون "الهاء" في الوقف وغيره، أما طيئ فتلزم "الياء"^(٤٨).

يتضح مما سبق، أن العربية قد لجأت في التفرقة بين المذكر والمؤنث، إلى الجذر الإشاري، بواسطة التعارض بين الأصوات، فالفتحة "ذ" للمذكر، والكسرة "ذ" للمؤنث، وذلك أن الكسر مما يؤنث به^(٤٩)، وإنما كان هذا في مرحلة متأخرة من العربية، قبل المرحلة الأولى التي كان فيها الأصل "ذ" للمذكر، و"ت" للمؤنث، حيث أُنث "ذ" فظهر "ذي" و"ذِه" و"ذِه" و"ذِهي" و"ذات".

والذي يراه الباحث، ويضمن إليه، أن مكوتى الإشارة "ذ" و"ت" قد ظهرا في الحيز اللغوي، وأخذ كل منهما موقعا دلاليا معينا، اقترن "ذ" بالدلالة على المفرد المذكر، و"ت" بالمفرد المؤنث برهنة من الزمن، ولا يعني هذا أن الصوت في ذاته ذو دلالة، بل يعني أن الصوت له محمول دلالي، ففونيم "ذ" عنصر يساعد على إبراز الدلالة الذكورية، إلا أنه في حد ذاته خلو من الدلالة، وكذلك فونيم "ت"، وقد مرّ كلاهما بمراحل متعددة، بدءاً من مرحلة الوضع الأولى لكلمات اللغة بشكل عام، حيث كانت اللغة في تلك المرحلة تفرق بين المذكر والمؤنث، بوضع كلمتين مستقلتين واحدة للمذكر، وأخرى للمؤنث، ولم يكن الأمر مقتصرًا على الإشارة، بل تعداه إلى كثير من مفردات اللغة، كالاسم الموصول (الذي والتي)، والضمائر، والأعداد وغير هذا كثير؛ والسبب في ذلك أن "تاء" التأنيث لم تكن موضوعة للدلالة على الأنوثة^(٥٠) في تلك المرحلة، ومن الأمثلة التي تصلح للتأشير على هذا: الذكر والأنثى، والرجل والمرأة، والولد والبنت، والأسد واللبؤة، الجدي والعنز، الكبش والنعجة....، واستجابة موضوعية لتطورات الحياة، لم يعد أيّ من المكونين، قادراً على تأدية الدلالة الموضوعية له؛ لاختلاطهما بالمكون الموصولي (الذي، التي)، واشتراكهما معه في الوظيفتين: الدلالة الإشارية و

٤٧ (سيبويه، الكتاب، ج ٤ ص ١٨٢

٤٨ (سيبويه، الكتاب، ج ٤ ص ١٨٢

٤٩ (سيبويه، الكتاب، ج ٣ ص ٢٧٢

٥٠ (انظر: برجستراسر، التطور النحوي، ١١٤؛ عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٧٤١هـ - ١٩٩٧م، ص ٢٥١

الدلالة الموصولية، وأخذ كلاهما يبتعد عن موقعه الأصلي، فاقتضت الحاجة أن يظهر على السطح اللغوي، مكوّن مساعد، فظهر "الفتح والكسر" في الحيّز اللغوي، أضفياً دلالة إشارية خالصة، شكلاً فيها مع المكوّن (الفونيم) الأصلي "ذ"، ت" ثنائية متناغمة، أضفت مزيداً من التحديد الدلالي، وصار الفتح مكمّلاً تمييزياً خاصاً بالذكر، و بات الكسر، ملمحاً تمييزياً خاصاً بالموث، وقد تطوّرت هذه الصيغ تطوراً طبيعياً أحاديّاً^(٥١) (ذ + = مفرد مذكر، ت + = مؤنث مفرد)، ثم توسّع المستخدم اللغوي، الذي حاول استحداث صورة جديدة، تكون أكثر تحديداً واختصاصاً في الدلالة على المفرد المذكر والمؤنث، فظهرت الصورة "ذا، تي" في الاستعمال اللغوي، وبما أن العرب لم تكن على لسان واحد؛ نظراً لتعدد القبائل، وتنوع طبيعتها الصوتية في الحديث، تعدّدت الصور النطقية لـ"ذا" فظهر "ذاء" و"ذائه" و"ذاؤه"، في الوقت الذي ظهرت فيه "ته، وتي، وتيه".

لكن الأمر لم يبق على هذا الحال، في سائر لسان العرب، وهذا ما تمت الإشارة إليه في مقدمة البحث، في أن القبائل العربية لم تكن على لسان واحد في الوضع والاستعمال اللغوي، فكانت بعض القبائل تميل إلى الفتح بدلا من الكسر، مما جعل "الكسر" يفقد خاصيته الدالة على التأنيث عند هذه القبائل، بل تعدّى الأمر "الفتح" أيضاً، فأفقدته خاصية التذكير، وكانت النتيجة أن ظهر "تا" في الحيّز اللغوي، ومع مرور الزمن، صار مستعمل اللغة أكثر اقتصاداً، فابتعد عن الإسراف والتبذير في عدد الكلمات، فأهمّل بعض الصيغ وقلل استعمالها، وبدأت تختفي عن الساحة اللغوية، وصارت نادرة الوجود، ولا تكاد توجد في النثر ألبتة^(٥٢)، وفي المقابل بدأت بعض الصيغ تفرض نفسها بقوة في الساحة اللغوية وكأنها هي الصيغة الوحيدة الموجودة، أو أن الاقتصاد اللغوي دفع مستخدم اللغة إلى التقليل من بعض الألفاظ، والإبقاء على ما هو أكثر استخداماً.

ولما تطوّرت فكرة التأنيث في العربية، التي تمثلت في اكتشاف علامات دلالية اختصت بالتأنيث، وجد مستعمل اللغة نفسه مضطراً إلى تأنيث (ذ)، فظهرت

(٥١) انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص ٢١٩

(٥٢) انظر: برجستراسر، التطور النحوي، ص٨٢

في الحيز اللغوي "ذي" ثم ظهرت صور نطقية مختلفة: "ذِه" و"ذهي" وهو ما أفقَد "ذ" خاصية التذكير، وربما يكون بسبب التنوعات النطقية، عند بعض القبائل العربية.

المبحث الثاني: الأسماء المستخدمة للمثنى:

استخدمت العربية اسمين للدلالة على المثنى، اختصَّ "ذان" بالمدكر، في حالة الرفع، و"ذَيْن" في حالتي النصب والجر، واختصَّ "تان" بالمؤنث، رفعاً، و"تَيْن" في حالتي النصب والجر^(٥٣)، ويرى المبرد أن سبب اختيار العربية للفظ "تان" للمؤنث وتثنيته دون "ذان" من "ذِه" خشية التباس المذكر بالمؤنث^(٥٤)؛ وذلك أن "ذي" مختصة بالمؤنث، فلو تثنيها لاختلطت بتثنية "ذا"، ويرى الباحث أن الأصل هو "ذ" للمذكر، وقد تم تثنيته، كما تم تثنية الأصل المؤنث "ت" معه، ولم تتم تثنية "ذ" على المؤنث لعدم وجود الصورة المؤنثة "ذي" في الساحة اللغوية بعد.

وقد اختلف النحويون في هذه التثنية، فذهب ابن جني إلى أن أسماء الإشارة نحو، "هذا" و"هذه"، والأسماء الموصولة، نحو "الذي" و"التي"، لا تصح تثنية شيء منها؛ من قبل أن التثنية لا تلحق إلا النكرة^(٥٥)، وعلى هذا فإن التثنية هنا هي صيغة للتثنية، كما صيغت "الذَّان"، و"اللَّتَان" للتثنية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف^(٥٦)، ويمضي ابن مالك في هذا مؤكداً أن هذه الألفاظ، ليست مثنيات حقيقية، وأنها مبنية، ووجه هذا المذهب، أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين^(٥٧):

الأول: لو كانت مثنيات حقيقة، ل قيل في حالة الرفع هذيان وهاتيان، كما يقال: فتیان، ول قيل في حالتي النصب والجر: هذيين وهاتيين، كما يقال: فتیین.

٥٣) انظر، الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٣

٥٤) انظر: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، ت: ٢٨٥هـ، المقترض، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٤ ص ٢٧٨

٥٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت: ٣٩٢هـ، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط، دت، ص ٧٤، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها، من قبل أن التثنية إنما تأتي في النكرات، وأسماء الإشارة لا يصح تكثيرها بحال، فلا يصح أن يُثنى شيء منها.

٥٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٤

٥٧) ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٥٦

الثاني: من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير؛ لأننا لا نثني زيدياً العلم، حتى نعتقد تنكيره، ثم إذا أردنا تعريفه بعد التثنية، أدخلنا عليه "أل" فنقول: الزيدان والزيدين، ومعلوم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال.

ويقوي هذا الرأي ما ذهب إليه برجشتراسر (Gothelf Bergsträsser) إلى أن التثنية في العربية أمرٌ محدثٌ ليس من أصل الوضع^(٥٨)، وسيأتي توضيح هذا الكلام لاحقاً، عند الحديث عن التثنية في اللغات السامية^(٥٩).

وتظهر الكتب اللغوية رأياً مغايراً لما سبق في أن التثنية صناعية، والنون عوضٌ من الحركة والتنوين، كما كانت في قولك: "الزيدان"، و"العمران"، وإن كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف، وعاد إلى حكم التمكن، فقدّر فيه في التثنية الحركة والتنوين، فصارت النون عوضاً منهما^(٦٠).

وبطبيعة الحال، فإن المدون اللغوي، قد ذكر رأياً فلسفياً في أن النون في "هذان"، و"هذين" عوضٌ من الألف المحذوفة، لأن "ذا" في الواحد ألف، والتثنية تحتاج إلى ألف، وقد حذفت إحداهما {لالتقاء الساكنين} فكانت النون عوضاً من المحذوف^(٦١).

ويخلص الباحث من هذا، إلى أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقية -لما ذكر- ولذا، لا يجوز القول: إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء، والصحيح: أن العرب، وضعت للمشار إليه في حالة الرفع -إن كان مثنى- "هذان" و"هاتان" وفي حالتها الجر والنصب "هذين"، و"هاتين"، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر، ويؤكد هذا أن بعض القبائل العربية كانت تلزم المثنى صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، ولم تكن أسن العرب في هذا الشأن متفقة على صياغة واحدة.

٥٨ (برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، ص ٨٢

٥٩ (انظر ص ٢٣-٢٤ من هذا البحث

٦٠ (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٣٥٤

٦١ (العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت: ٦١٦هـ، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٢١٤

المبحث الثالث: الأسماء المستخدمة للجمع

استخدمت العربية الاسم "أولاء" للدلالة على الجمع في التذكير والتأنيث: حال كونه "ممدوداً عند الحجازيين" نحو: هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي، و"مقصوراً عند" أهل نجد من بني "تميم" وقيس وربيعة وأسد^(٦٢)، وذكر الفراء أن "أولاء" و"أولئك" لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين^(٦٣).

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوزاً للمرتبة الأولى قيل فيه "أولئك" ثم "أولالك" على رأي قوم، وعلى رأي آخرين أن جمع المشار إليه في المرتبة الثالثة "أولئك" و"أولالك" معاً، وله في المرتبة المتوسطة "أولاك"، بالقصر^(٦٤).

ويلحظ على العربية اكتفاؤها بصيغة "أولاً" للجمع، ولا وجود لعدد آخر من أسماء الإشارة، وربما يعود ذلك إلى سببين هما: أن الجمع أقل من المفرد في الاستعمال اللغوي، والثاني: أن أصل الوضع كان مفرداً للمفرد والمثنى والجمع، ثم نتيجة التطور اللغوي تعددت ألفاظ المفرد، وهذا ما يراه الباحث.

المبحث الرابع: أسماء الإشارة الدالة على المكان: ألفاظها ومراتبها:

من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان "هنا"، ويشار به إلى القريب، ويُشار إلى المكان البعيد بـ"ثم" وبـ"هنا" و"هنا"^(٦٥)، فإن كان قريباً جيء بـ"هنا" دون كاف مجرداً، أو مسبقاً بحرف التنبيه فيقال: أقم هنا أو ههنا^(٦٦)، وإن كان المكان بعيداً، جيء بكاف الخطاب بعدها، على نحو ما جيء بعد "ذا"، ومن قال: "ذلك" (يعني الحجازيين) قال: "هنالك". ومن قال "هناك" (يعني التميميين) قال: "ههناك"^(٦٧).

٦٢ (الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٣
٦٣ انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت: ٦٧٢هـ، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج ١ ص ٢٤١

٦٤ (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج ١ ص ٢٤١
٦٥ (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١ ص ٣١٨
٦٦ (انظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج ١ ص ١٤٨؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١ ص ٣١٨
٦٧ (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١ ص ٣١٨

وبناء على ما سبق ذكره يرى الباحث: أن العربية قد وضعت أسماء إشارة للدلالة على المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، والمثنى والجمع (العدد والجنس)، كما وضعت ألفاظاً للدلالة على المكان، خالفت فيها الأصل المكوّن لاسم الإشارة المختص بالعدد والجنس، فقد وضعت له "ذ" و"ت" أصولاً إشارية، ووضعت "هـ"، و"ن" أصولاً إشارية للمكان، كما وضعت له "ث" و"م" أيضاً، وقد تطوّرت دلالة بعض الأسماء من استعمالها الفعلي في لهجتها الأصلية إلى غير ما وضعت له، بحيث صارت تدلّ على غير ما كانت تدلّ عليه خارج بيئتها اللغوية مثل "ذاك" و"ذلك" فهما بمدلول واحد في أصل الوضع، لكنّ "ذلك" أدت مدلولاً جديداً عند المُستخدِم اللغوي غير الحجازي، فصارت "ذاك" للدلالة على المتوسط، و"ذلك" للدلالة على البعيد، أي أن اللغة لم تضع لفظاً جديداً للدلالة على البعيد، بل استعارت لفظاً من بيئة لغوية وخلعت عليه الدلالة الجديدة، كما أن العربية لم تميّز بين العاقل وغيره في الوضع؛ بل جعلت الألفاظ ذاتها للعاقل وغيره في الاستعمال اللغوي.

المحور الثالث: الإشارة في اللغات السامية (الجرّية):

يشير دارسو اللغات السامية إلى أن أسماء الإشارة عناصر قديمة سامية الأصل، تحدّد معناها، واقترن بعضها ببعض في زمان، أحدث من زمان تكوّنها، في كل لغة على حدة^(٦٨)، وقد تنوعت آراؤهم في أصل أسماء الإشارة، فيرى بروكلمان (Carl Brockelmann) أن (hā) من أسماء الإشارة البدائية، وتحوّل استخدامها في العربية إلى التنبيه، وفي العبرية (واللحيانية) إلى التعريف في أول الكلمة، وهي كذلك للتعريف في الآرامية، بيد أنها تكون في آخر الكلمة^(٦٩)، فتقول مثلاً في العبرية (HaBbayt) "البيت" وتقول في الآرامية (BaytHā) أو (Baytā)^(٧٠)، وتستعمل الأكاديمية ألفاظ الإشارة كما هو موضح فيما يأتي^(٧١):

٦٨ (برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٨٤

٦٩ (بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧، ص ٨٩

٧٠ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٩

٧١ (سليمان، عامر، اللغة الأكديّة (البابلية والآشورية) تاريخها وتدوينها وقواعدها، دار الكتاب، الموصل، ١٩٩١، دط، ص ٢٣٣

اسم الإشارة	الرفع	النصب والجر	المعنى
المفرد المذكر	شُو Š ū	شَوَاتِ، شَوَاتُ	هذا
المفرد المؤنث	شِي Š ī	شَوَاتِ، شَوَاتِ	هذه

ويرى الباحث إن "بروكلمان" قد استخلص فكرته اعتماداً على فكرة ضمير الغائب، التي تعتمد على مكون "هـ" ، ففي العربية : هو، هي، هما، هم، هنّ، وفي السبئية المعينية: hia /hua ، وفي الآرامية والعبرية: hi/hu^(٧٢) ثم تطورت من الإشارة إلى التعريف.

واستعملت الحبشية^(٧٣) نوعين من أسماء الإشارة، جعلت أحدهما للإشارة إلى القريب مكوناً من حرف واحد، وجعلت النوع الثاني للإشارة إلى البعيد حيث تزداد فيه الكاف، أمّا النوع الأول فقد جعلته على قسمين: الأول: ويكون في الغالب في بداية الكلمة، وقد يكون في آخرها أحياناً^(٧٤)، المفرد المذكر "هـ" " □ " ويكون " H " في حالة النصب، والمفرد المؤنث " Hı " " هذه" ويكون بإضافة التاء في حالة النصب " Ht " والجمع المذكر " Èllū " "هؤلاء"، و" Èllā " والقسم الثاني هو ما تزداد فيه النون والتاء وهي " هذا " " H'z T " ^(٧٥)، أمّا النوع الثاني وهو المختص بالبعيد فكان يتم بإضافة الكاف ، واختص بثلاثة أسماء هي: "ذلك" " zekū " ، و "تلك" " ènteqū " ، و " أولئك" للمذكر والمؤنث على حدّ سواء " èülleqū " ^(٧٦).

(٧٢) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٥؛ ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص ٩
(٧٣) انظر: عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، العبرية والسريانية والحبشية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣-١٩٨٣، ص ٣٠٩

(٧٤) عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، ص ٣٠٩

(٧٥) عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، ص ٣١٠

(٧٦) عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، ص ٣١٠

ويُعد " dā " و " dī " من أهم أسماء الإشارة في الساميات، ولا سيّما الغربية منها، وهذه اللغات تعمل على توزيع متبادل بين المذكر والمؤنث، وفي الجمع " Ī " وفيما يلي تفصيل هذا الكلام.
أولاً: المفرد:

العربية: " dā " للمذكر، و " dī " للمؤنث، إلى جانب " tā " و " tī " (٧٧).

الحبشية: " zā " للمؤنث، و " zè " للمذكر (٧٨).

العبرية: " zè " للمذكر، و " zō " للمؤنث، وغالباً ما تتصل بها نهاية

التأنيث الاسمية فتصبح " zōt " (٧٩).

الآرامية: " dè " اسم موصول عام، وتستخدم " dā " للمؤنث (٨٠).

السريانية: " dī > dè " (٨١).

ويلاحظ أن اللغات السامية، قد اكتفت جميعها بمكوّن واحدٍ، لتشير به إلى المفرد، وغايرت في نهاية المكوّن للتمييز بين المذكر والمؤنث، ومن هذا يستنتج الباحث أن العربية قد فعلت ما فعلته شقيقاتها في وضع مكوّن واحد للمفرد، ولكنها لما كانت تختلف في آلية الوضع في التفريق بين المذكر والمؤنث إذ كانت تضع كلمة للمفرد المذكر، وأخرى للمفرد المؤنث، فقد وضعت "ذ" لتشير به إلى المفرد المذكر، و"ت" لتشير به إلى المفرد المؤنث، كما يلحظ في اللغات السامية، أن مرحلة التمييز بين المذكر والمؤنث "بالألف والياء" كانت في العربية والحبشية، أمّا العبرية والآرامية، فقد كان التمييز بالياء للمذكر، والواو للمؤنث.
المثنى في اللغات السامية:

وُجدت الظاهرة اللغوية التثنائية أو المثنى في اللغات السامية، وفي اليونانية، كما ظهرت في السنسكريتية، ولها آثار في اللغات الجرمانية (٨٢)، ويكاد

٧٧ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩

٧٨ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩

٧٩ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩

٨٠ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩

٨١ (بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩

٨٢ (انظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣،

يكون مقارباً من هذا الكلام ما ورد أنّ اللهجة الأكديّة القديمة، فيها اسم خاص بالمتنى^(٨٣)، ولكننا نستطيع أن نقرر أن التثنية، ظاهرة سامية أو قُلّ عربية قبل كل شيء^(٨٤). ويذكر "موسكاتي" كلاماً لا يندرج في غمار ما ذكرته كتب اللغة، وربّما يكون كلامه عامّاً، أو مبنياً على ما آل إليه حال اللغات السامية، التي لم تبقَ فيها من التثنية إلا النزر اليسير، وهو يؤكد أن اللغات السامية، لم تضع أسماء إشارة للمتنى، ولم يرد عن أي من الأكديّة، والعبريّة، والفينيقية، وآرامية الكتاب المقدس، والسريانية، والعربية الجنوبية، والإثيوبية، في كتب اللغة صيغة إشارية مختصة بالمتنى^(٨٥)، و ينجلي هذا الغموض عندما يتضح أن اللغات السامية فيها ألفاظ قليلة جداً دالة على المتنى، ولكن موضوعات المتنى النحويّة لم تبرز فيها بروزاً جليّاً، كما هو الحال في العربية، فلم يبقَ في السريانية من المتنى إلا خمس كلمات، كما قصرت الآرامية الإنجيلية المتنى، على أعضاء الجسم المثناة، والحال كذلك في شقيقتها البابليّة، أما الحبشيّة فلم يبقَ فيها من المتنى شيء إلا في بقايا متحجرة، وربما يكون المتنى أكثر بروزاً - بعد العربية - في العبريّة، التي استعملت الظاهرة في أعضاء الجسم المثناة، والأدوات التي تتألف من شقين كالمقص والميزان، كما ظهرت كلمات بصيغة المتنى تدل على الجمع، وأحياناً تدل على المفرد^(٨٦).

ويفسر عدم احتفاء اللغات السامية بظاهرة المتنى أنه أمر مستحدث فيها، كما يميل أغلب الباحثين، ويرى الباحث أن ظاهرة التثنية قديمة قدمة اللغة الأم، بدليل وجودها في اللغات السامية جميعها، ولكن بعض اللغات لم تطور فكرة التثنية فبقيت محدودة في بضع كلمات لا تجاوز أصابع اليد، بيد أن العربية

٨٣ (انظر: سليمان، عامر، اللغة الأكديّة، ص ٢٣٧

٨٤ (السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٧٥

٨٥ انظر: موسكاتي، سباتينو، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة: مهدي المخزومي، وعبدالجبار المطلبي، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣، ص ١٨٧؛

عبدالنواب، رمضان، في قواعد الساميات، ص ٢٢

٨٦ (انظر: عبد النواب، رمضان، في قواعد الساميات، ٢٨؛ السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن علامة التثنية في العبريّة "ي م"، شمائم = سماوات، و"مايم" = مياه بصيغة المتنى، و"صهورايم" = الظهيرة، مفرد بصيغة المتنى. ، ص ٧٩ - ٨٠

احتضنت ظاهرة التثنية وطورتها، وصارت ملمحاً بارزاً فيها انمازت فيه عن شقيقاتها الساميات، ومن هنا يتضح عدم اتفاق علماء اللغة على رأي واحد في تفسيرهم لتثنية "ذا" و "تي"، وقد ذهبوا مذاهب شتى كما مرّ آنفاً.
الجمع في اللغات السامية:

وضعت العربية "أولاء" *ulā* " لجمع المذكر والمؤنث على السواء، أمّا العبرية وآرامية العهد القديم فقد وضعتا "èllè" و "èl" ^(٨٧)، وميّزت الحبشية بين الجمع المذكر "èllū" والجمع المؤنث "èllā" ^(٨٨)، ووضعت السريانية "هؤلاء+ن" *hālèn* ^(٨٩). وهنا يتبين أن اللغات السامية قد استخدمت صيغة واحدة للجمع، اشتركت فيها اللغات جميعاً، مع تنوع صوتي بسيط يتناسب مع خاصية كل لغة، ولكن هذه اللغات لم تتفق في الكيفية التي اعتمدها في الإشارة إلى المرتبة البعيدة، فالعربية، رمزت لبعد المشار إليه بإضافة صوت (الكاف)، وقوت الصيغ عادةً (ذاك)، والمؤنث (تيك)، والجمع (أولاك) بإدخال (لام) قبل (الكاف) = ل+ك، فيقال: ذا+ل+ك = ذلك، ت+ل+ك = تلك، أمّا (أولى) فلا تضاف فيها (اللام) أولى+ك = أولاك؛ والسبب في ذلك هو الاكتفاء بأحد المقطعين المتماثلين.

وأما الحبشية، فهي تقوّي الصيغة بإضافة اللاحقة (tū) ف (zekū) تصير (zekwetū) ومؤنثه (èntekū) تصير (èntaktī) وصيغة الجمع (èllekū) تصير (èllekwetū) ^(٩٠).

وقد أدّت آرامية العهد القديم صيغها ب(النون)، فمثلاً صيغة المذكر (dāh) تصير (dikkeñ) ^(٩١)، واللغة الأكادية فقد ورد فيها الجمع كما يلي ^(٩٢):

هُؤْلَاءِ	Šunūti	شُنُوتِ	Šunu	شُنُ	الجمع المذكر
هُؤْلَاءِ	Šināti	شِنَاتِ	Šina	شِنَ	الجمع المؤنث

٨٧) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٩؛ موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية، ١٨٧

٨٨) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٩

٨٩) موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية، ص ١٨٧

٩٠) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٩

٩١) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٩٠

٩٢) سليمان، عامر، اللغة الأكادية (البابلية والآشورية) تاريخها وتدوينها وقواعدها، ص ٢٣٣

د. أنس أحمد قرقز

- ١٩٨٢ -

التطور الدلالي في ألفاظ الإشارة في
اللغة العربية واللغات السامية



الخاتمة والنتائج

مما بدا لي في هذا البحث، أن ألفاظ الإشارة في اللغات السامية متقاربة من حيث : الدلالة والعدد، والرتبة، وقد توصل الباحث إلى أن الأصل في أسم الإشارة هو المفرد المذكر (ذ) ثم تلاه المفرد المؤنث (ت)، ولمّا فقد المكوّن الحركي (الفتحة والكسرة) قدرتهما على التمييز، ابتدعت العربية الألف والياء؛ لتؤدي الوظيفة الدلالية المطلوبة، ونتيجة لهذا الضعف حصل تعدد للألفاظ في العربية، ولا سيما في المفرد (المذكر والمؤنث) كان مرده إلى الاستعمال في اللهجات، وكان الاستعمال الدلالي هو الحاسم في إبقاء بعض من هذه الألفاظ واحتضار بعض آخر، ورأى الباحث أن العربية، تميزت عن بقية اللغات السامية، في عدم الاكتفاء بما ورد في الوضع الأصلي، إذ استفادت من اللهجات في اقتراض بعض الصيغ؛ لتوظيفها توظيفاً دلاليًا جديدًا في استحداث مرتبة ثالثة للإشارة، أمّا في المثنى فيرى الباحث أن العربية طوّرت فكرة التثنية أيضًا بسبب الاستعمال الدلالي ورغبة في التأكيد على إيجاد مساحة لغوية أكثر دقة بين القائل والمتلقي، ونتيجة لهذا التطور وضعت ألفاظ للمثنى، ولكنها لم تتعدد كما هو الحال في المفرد، فقد اكتفت بوضع لفظين على صورة المثنى، واحد للمذكر وآخر للمؤنث، وكان الحال شبيهًا للمثنى في الجمع، إذ اكتفت العربية بوضع صيغة واحدة للجمع، أمّا اللغات السامية فقد اكتفت بمرتبين للإشارة، واختفت الألفاظ التي يُشار بها للمثنى منها، ولم تتعدد الألفاظ كما هو الحال في العربية.



المراجع والمصادر

- ١) الأزهرى، خالد بن عبدالله المعروف بالوقاد، ت: ٩٠٥هـ، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ٢) الأشموني، علي بن محمد، (ت ٥٩٠٠هـ)، (١٩٤١هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ٣) امرؤ القيس، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢.
- ٤) الأتباري، ابو البركات، عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، المسألة (١٠١) مراتب المعارف.
- ٥) البجائي الأبيّ، أحمد بن محمد، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م) الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبدالله نولي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ السنة ٣٣.
- ٦) برجستراسر، (١٩٩٤)، التطور النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢.
- ٧) بروكلمان، كارل، (١٩٧٧)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض.
- ٨) بعلبكي، رمزي، (١٩٨١)، الكتابة العربية والسامية، دراسات في أصول الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١.
- ٩) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد، ت: بعد ١١٥٨هـ، (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١.
- ١٠) جمال الدين، مصطفى، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، بغداد.

- (١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت: ٣٩٢هـ، (دت)، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دط.
- (١٢) السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣
- (١٣) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٩٥/١
- (١٤) سليمان، عامر، اللغة الأكديّة (البابلية والآشورية) تاريخها وتدوينها وقواعدها، دار الكتاب، الموصل، ١٩٩١، دط.
- (١٥) سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٥/٢
- (١٦) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: ٩١١هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر
- (١٧) ضيف، شوقي، ت ١٤٢٦هـ، (دت)، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر.
- (١٨) عبد التواب، رمضان، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.
- (١٩) عبد التواب، رمضان، (١٤٠٣-١٩٨٣)، في قواعد الساميات، العبرية والسريانية والحبشية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢.
- (٢٠) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، ت: ٧٦٩هـ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠.
- (٢١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت: ٦١٦هـ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١.
- (٢٢) فليش، هنري، (١٩٩٧)، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ط٢.

- ٢٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت: ٦٧٢هـ، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.
- ٢٤) ابن مالك، محمد، بن عبد الله ت: ٦٧٢هـ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، منشورات: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، دت،
- ٢٥) المبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، ت: ٢٨٥هـ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٦) المرادي، حسن بن قاسم، ت: ٧٤٩هـ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة - و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
- ٢٧) موسكاتي، سباتينو، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣)، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة: مهدي المخزومي، وعبدالجبار المطلبي، عالم الكتب، ط١.
- ٢٨) اليشكري، ديوان الحارث بن حلزة اليشكري (ت قبل ٥٤٣هـ)، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤)، صنعه مروان العطية، دار الإمام النووي، ودار الهجرة، دمشق، ط١.
- ٢٩) ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش، ت: ٦٤٣هـ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
- ٣٠) ولفنسون، إسرائيل، (١٩٨٠)، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، ط١.



جدول ضمائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية

حبشي	عربي	آرامي	سبئي - معيني	عبري	بابلي آشوري
ana	أنا	ena (eno)	ana ?	anohu ani אֲנִי אַנִּי	anāku
anta	أنت ، أنتا	at (ant)	anta ?	atta אַתָּא אַתָּה	atta
anti	أنت ، أنتا	at (anti)	anti ?	att (atti) אַתָּא אַתָּי	attī
we'etu	هما ، هو	hu	hua	hu הוּ	sū
ye'eti	هي ، هما	hi	hia	hi הִי	sī
nehna	نحن ؟	enahnar	nahnū ?	anahnū אֲנַחְנוּ	anīnī
antemmu	أنتم ، أنتا	hnan	— ?	nahnū אַתְּמָא אַתְּמֵי	anīnu nīni
anten	أنتم ، أنتا	atten	— ?	attena atten אַתְּנָא אַתְּנֵי	attīna
emantu we'etomu	هم ، هما	(enoun)henoun	hunū	hema hem הֵמָּא הֵמֵי	sunu
emantu we'eton	هن ، هما	(enen)henen	hunā	hena hen הֵנָּא הֵנֵי	sīna

